مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (3) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (3) 2017

The role of government funding in the development of small enterprises from the viewpoint of their owners (Tartous model)

Dr. Ibrahim Alal[*]
Yasser Alloush[**]

(Received 16 / 10 / 2016. Accepted 7 / 6 / 2017)

□ ABSTRACT □

This research is a field study of the reality of government funding for small enterprises (Tartous model) and aims to identify the role played by the state in the development of these enterprises from the standpoint of their respective owners.

And based on a sample of citizens have benefited from government financing services in order to stand on the importance of the role of such funding in the development and support of small businesses Answers, it was reached the following conclusions:

1. No one contributes to government funding to increase the percentage of those wishing to obtain loans for the establishment of small enterprises.
2. No effect of government funding to support the continuity of small enterprises.
3. There is no effect of government funding to support the continuity of small enterprises.
4. The need for many of the sources of funding as well as a source of government funding.

At the end of the research was to formulate a set of recommendations aimed at achieving the maximum benefit from government funding for small enterprises in order to improve the economic situation of workers in these enterprises.

Keywords: government funding, small enterprises.

[*]**Professor - Department Of Statistics And Programming - Faculty Of Economics - Tishreen University - Lattakia-Syria.**
[**]**Postgraduate Student - Department Of Statistics And Programming (Population And Development) - Faculty Of Economics -Tishreen University-Lattakia-Syria.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (3) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (3) 2017

دور التمويل الحكومي في تنمية المشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحابها (محافظة طرطوس نموذجاً)

الدكتور ابراهيم العلي*
ياسر علوش**

(تاريخ الإيداع 16 / 10 / 2016. قُبِل للنشر في 7 / 6 / 2017)

□ ملخّص □

يعد هذا البحث دراسة ميدانية لواقع التمويل الحكومي للمشروعات الصغيرة (محافظة طرطوس نموذجاً) ويهدف إلى التعرف على الدور الذي تقوم به الدولة في تنمية تلك المشروعات من وجهة نظر أصحابها.

و يعتمد على إجابات عينة من مواطنين استفادوا من خدمات التمويل الحكومي بغية الوقوف على أهمية دور هذا التمويل في تنمية ودعم المشروعات الصغيرة، وتم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1- لا يساهم التمويل الحكومي في زيادة نسبة الراغبين بالحصول على قروض لإنشاء مشروعات صغيرة.

2- لا يوجد تأثير للتمويل الحكومي في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة.

3- لا يوجد تأثير للتمويل الحكومي في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة.

4- الحاجة إلى العديد من مصادر التمويل بالإضافة إلى مصدر التمويل الحكومي.

وفي نهاية البحث تم صياغة مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تحقيق الاستفادة القصوى من التمويل الحكومي للمشروعات الصغيرة في سبيل تحسين الواقع الاقتصادي للعاملين في تلك المشروعات.

الكلمات المفتاحية: التمويل الحكومي، المشروعات الصغيرة.

* أستاذ – قسم الإحصاء والبرمجة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين.
** طالب دكتوراه – قسم الإحصاء والبرمجة (السكان والتنمية) – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين.

مقدمة:

يعد قطاع المشروعات الصغيرة قطاعاً مهماً بالنسبة للاقتصادات الوطنية لأنه يقدم مساهمة كبيرة في خلق مجموعة الظروف المحفزة للقاعدة الاقتصادية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني لتحقيق نموه، كتوفير فرص العمل وزيادة الناتج المحلي. وتؤكد مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة في إجمالي الناتج المحلي الدور الأساسي الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية.

ونظراً لهذا الدور فإن معظم الدول النامية تحاول بشتى الطرق تعزيز المشروعات الصغيرة من خلال توفير الدعم المالي والتشريعي الأمر الذي يضيف عليها أعباءً من نواحي عديدة أهمها السيولة النقدية والعملة الصعبة والتي في أغلب الأحيان يساوي استخدامها نتيجة عدم وجود الخلفيات والخبرات الإدارية والاستشارية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة .

ونظراً للظروف الحالية التي تمر بها البلاد، والتي أدت إلى ازدياد أعداد المهجرين إلى المناطق الآمنة، كمحافظة طرطوس فقد نالت المشروعات الصغيرة حالياً قدراً كبيراً من الاهتمام من جانب صانعي القرارات من أجل التجاوب مع المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تشهدها سورية في الوقت الحالي والرد على التحديات المختلفة التي تقف أمام دفع التنمية الشاملة وتحسين الواقع الاقتصادي.

مشكلة البحث

لقد فرضت الظروف التي تمر بها سورية مزيداً من الأعباء الاقتصادية على الواقع الذي يعيشه المواطن، الأمر الذي ساهم في زيادة توجه المزيد من السوريين نحو خيار البدء بمشروعات صغيرة خاصة بهم كفرصة عمل جذابة لهم وقابلة للاستمرار. وبناء على ذلك فقد عمدت الحكومة إلى تسريع الإصلاحات المتعلقة بالبيئة المالية والقانونية والتنظيمية من أجل خلق ظروف أكثر ملائمة للمشاريع الناشئة الجديدة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: ما هو دور التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة طرطوس؟

ويحاول الباحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- هل يساهم التمويل الحكومي في زيادة نسبة الراغبين بالحصول على قرض لإنشاء مشروع صغير في محافظة طرطوس؟ .

2- هل يساهم حجم التمويل المقدم من قبل مؤسسات الإقراض الحكومية في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة في محافظة طرطوس (من وجهة نظر أصحاب تلك المشروعات) ؟.

3- ما مدى تحقيق التمويل الحكومي إمكانية إنشاء مشروع صغير متكامل دون الحاجة إلى مصادر تمويل إضافية؟

أهمية البحث وأهدافه

يستمد البحث أهميته كونه يسعى إلى تحسين واقع المشروعات الصغيرة في محافظة طرطوس (سورية الصغيرة) في هذه الظروف الاستثنائية، من خلال تسليط الضوء على دور التمويل الحكومي في تنمية للمشروعات الصغيرة كاستراتيجية دعم لكل ما يساهم في زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة نصيب دخل الفرد، والفائدة المرجوة من ذلك الدعم لتنمية المشروعات الصغيرة.

ويهدف البحث إلى:

1- تسليط الضوء على مساهمة التمويل الحكومي في زيادة نسبة الراغبين بالحصول على قرض لإنشاء مشروع صغير في محافظة طرطوس.

2- توضيح مدى مساهمة حجم التمويل المقدم من قبل مؤسسات الإقراض الحكومية في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة في محافظة طرطوس (من وجهة نظر أصحاب تلك المشروعات).

3- معرفة مدى تحقيق التمويل الحكومي إمكانية إنشاء مشروع صغير متكامل دون الحاجة إلى مصادر تمويل إضافية.

فرضيات البحث:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أصحاب المشروعات الصغيرة حول مساهمة التمويل الحكومي في زيادة نسبة الراغبين بالحصول على قرض لإنشاء مشروع صغير في محافظة طرطوس، (تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لأصحاب تلك المشروعات) .

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أصحاب المشروعات الصغيرة حول مساهمة التمويل الحكومي في زيادة نسبة الراغبين بالحصول على قرض لإنشاء مشروع صغير في محافظة طرطوس، (تبعاً لمتغير منطقة المشروع / ريف – مدينة/)

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أصحاب المشروعات الصغيرة حول قدرة التمويل المقدم من قبل مؤسسات الإقراض الحكومية في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة في محافظة طرطوس (تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لأصحاب تلك المشروعات)

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أصحاب المشروعات الصغيرة حول قدرة التمويل المقدم من قبل مؤسسات الإقراض الحكومية في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة في محافظة طرطوس (تبعاً لمتغير منطقة المشروع / ريف – مدينة/)

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أصحاب المشروعات الصغيرة حول قدرة التمويل الحكومي تحقيق إمكانية إنشاء مشروع صغير متكامل دون الحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، (تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لأصحاب تلك المشروعات)

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أصحاب المشروعات الصغيرة حول قدرة التمويل الحكومي تحقيق إمكانية إنشاء مشروع صغير متكامل دون الحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، (تبعاً لمتغير منطقة المشروع / ريف – مدينة/)

الدراسات السابقة:

1- دراسة (حنين جلال الدماغ ، 2012) [1]

- عنوان الدراسة: دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة.

-أهداف الدراسة: دراسة وتحليل دور التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض NGOs في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة للفترة 1995- 2008، لبيان مدى اختلاف دور التمويل بين مؤسسات الإقراض وأثر هذا الاختلاف على المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمشاريع.

-نتائج الدراسة:

1. عدم وجود ارتباط بين عدد القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض وبين ارتفاع وانخفاض رأس المال المستثمر للمشروع.

2. هناك ارتباط تام بين نسبة التمويل الذاتي لرأس المال المستثمر وبين رأس المال المستثمر للمشروع.
3. ليس هناك ارتباط بين رأس المال المستثمر للمشروع وبين ارتفاع وانخفاض متوسط الدخل الشهري للمشروع.
4. يتناقص رأس المال المستثمر للمشروع بارتفاع سعر الفائدة المحدد من قبل مؤسسة الإقراض.

2-دراسة (أشرف محمد دوابه،2006) [2]

- عنوان الدراسة: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

-أهداف الدراسة: البحث في إشكالية تمويل المشاريع الصغيرة في الدول العربية والوقوف على أسبابها، ومحاولة وضع آلية لعلاجها من خلال الاعتماد على أساليب التمويل الإسلامية، وذلك من خلال اعتماد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضمن دراسة وتحليل الإحصاءات والمعلومات والبيانات المتاحة ،بالإضافة إلى أسلوب البحث الميداني الحقلي من خلال الزيارات الميدانية لمؤسسات التمويل الصغيرة والمتوسطة والاتحاد العربي للمنشات الصغيرة في مصر.

-نتائج الدراسة: اعتبار المشاريع الصغيرة الأكثر عدداً مقارنة بالمشاريع الكبيرة في الدول المتقدمة أو النامية، كما تساهم في توظيف العمالة بأقل تكلفة وهو ما يتوافق مع ظروف المنطقة العربية.

3-دراسة (Daniya A. A- E mmanuel O ،2012)[3]

- عنوان الدراسة: تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (الدور الحكومي ودور المؤسسات المالية)
" Development of Small and Medium Scale Enterprises: The role of Government and other Financial Institutions".

-أهداف الدراسة: الاطلاع على الدور التمويل الحكومي والمؤسسات المالية في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في نيجيريا.

-نتائج الدراسة: ساهم التمويل الحكومي والتمويل المقدم من المؤسسات المالية وخصوصاً التمويل الصغير في تقديم الدعم لتنمية المشروعات الصغيرة في نيجيريا، إلا أن الإجراءات المتبعة من قبل الجهات الحكومية المعنية لاتزال بحاجة إلى المزيد من الاهتمام والمتابعة، حيث توصلت الدراسة إلى أن مجموعة الإجراءات المتبعة تساهم إلى حد ما في تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة ولكن بنسب ضئيلة لا تتناسب والتغيرات الاقتصادية الحاصلة في نيجيريا.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتقاطع الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في النقاط التالية:

-دراسة دور التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة وتسليط الضوء على أهمية هذا الدور في تسهيل إقامة وإنشاء تلك المشروعات.

-الإشارة إلى أهمية المشروعات الصغيرة في تحسين الواقع الاقتصادي لأصحاب تلك المشروعات.

وتختلف عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

-التركيز على دور التمويل الحكومي في تنمية المشروعات الصغيرة.

-استخلاص النتائج التي سيتم التوصل إليها من خلال أصحاب تلك المشروعات وليس من خلال ما تقدمه مؤسسات الإقراض الحكومية من جداول وقوانين وتسهيلات بهذا الشأن.

مجتمع وعينة البحث:

يتألف مجتمع البحث من جميع المواطنين المستفيدين من مؤسسات الإقراض الحكومية لغايات إنشاء أو تنمية مشروعات صغيرة في محافظة طرطوس خلال عام (2015) فقط، ولقد حصرنا عددهم في ذلك العام فكان (120) مستفيداً

منهجية البحث:

1- الدراسة النظرية: وقد اعتمد الباحث عند إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي، من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث.

2-الدراسة الميدانية: اعتمد الباحث على منهج التحليل الوصفي، وجمع البيانات تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة البحث من مجتمع الدراسة وتتألف هذه الاستبانة من ثلاثة محاور هي:(*)

-المحور الأول: من البند (1-9)، ويتناول مساهمة التمويل الحكومي في زيادة نسبة الراغبين بالحصول على قرض لإنشاء مشروع صغير في محافظة طرطوس

-المحور الثاني: من البند (10-18)، ويتناول قدرة التمويل المقدم من قبل مؤسسات الإقراض الحكومية في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة في محافظة طرطوس

-المحور الثاني: من البند (19-27)، ويتناول قدرة التمويل الحكومي على إمكانية إنشاء مشروع صغير متكامل دون الحاجة إلى مصادر تمويل إضافية.

حدود البحث:

-الحدود الزمانية: تمت الدراسة خلال العام 2016م وشملت عينة من أصحاب المشروعات الحاصلين على قروض خلال عام 2015.

- الحدود المكانية: محافظة طرطوس (المدينة+الريف).

النتائج والمناقشة:

البيئة المؤسسة للمشروعات الصغيرة

تتأثر سياسات الاقتصاد وبرامج التنمية بعوامل تتعلق بثورة تكنولوجيا المعلومات والتحول المصاحب له في اقتصاد المعرفة والإنتاجية وتنمية التجارة، وهناك مجالات تركيز مشتركة لتوفير بيئة مؤسسة لإنشاء المشروعات الصغيرة تشمل بناء إطار السياسات السليم الخاص بهذا النوع من المشاريع لناحية تعزيز الاتجاه نحو إنشائها ومواجهة العقبات التي تواجهها، ذلك أن كل الدول تدرك أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة ليس فقط في مجال زيادة الدخل وتوفير فرص العمل، ولكن أيضاً في التأهيل الاقتصادي والاجتماعي. وفيما يلي الإطار العام للبيئة المؤسسة للمشروعات الصغيرة والتي تساهم في إنجاح عملية إنشاء المشروعات الصغيرة والذي يتألف من المكونات الآتية: [4]

1. الإطار المؤسساتي: على المستوى المؤسسي، يوجد لدى معظم الدول هيئة حكومية خاصة واحدة مسؤولة عن وضع سياسات المشروعات الصغيرة، وتقوم هذه الهيئة بالتنسيق مع الأجهزة المركزية والمستويات الحكومية المختلفة والمؤسسات الأهلية الخاصة.

وتحاول كل الدول العمل على تقديم خدمات الدعم للمشروعات الصغيرة على كافة المستويات، وتبدو الدول المتقدمة أكثر تقدماً في ذلك، فالولايات المتحدة الأمريكية تستخدم عدداً كبيراً من المنظمات التي تقدم هذه الخدمات، وحالياً تحاول الترويج لمفهوم مجمع الخدمات المتكامل، وفي المقابل مازالت البنية التحتية المؤسسية للمشروعات الصغيرة في الصين في طور النمو، وتضع الحكومة ثقلها لمساندة وتقديم المبادرات المؤسسية الرائدة المحلية قبل أن تلتزم بالتنفيذ على نطاق واسع.

*** انظر الدراسة الميدانية.**

ولبناء مناخ أعمال مؤاتٍ للمشروعات الصغيرة، فإن الدول تأخذ بمبادرات لتحسين التشريعات والآليات التنظيمية، وتسعى لزيادة المشاركة المجتمعية والمحلية فيها، وكذلك فإن الدول النامية تؤكد على ضرورة استحداث تشريعات تتيح المعاملة المتساوية للمشروعات الصغيرة، وكذلك تحسين البيئة الأساسية كالمدن الصناعية، ومن المبادرات الهامة في هذا السياق ما حدث في المملكة المتحدة، واتجاهها مؤخراً لبناء قاعدة إدارية معرفية شاملة لأنشطة مصممة لتحسين فهم الأطراف المعنية بالمشروعات الصغيرة حتى يسهل على الحكومة الاستجابة لهذه الاحتياجات.

2. الموارد البشرية: يعد تأهيل الموارد البشرية أهم قضية تواجه المشروعات الصغيرة، إذ يحتاج أصحاب المشروعات الصغيرة إلى تنمية المهارات الإدارية ومهارات العاملين والارتقاء بهم حتى يتمكنوا من النجاح في الأسواق التي تشهد منافسة متزايدة. كما أن المهارات الإدارية تعتبر عاملاً حاسماً في تحديد قدرة المشروع على التمويل اللازم للبدء، ومواجهة التحديات التي قد تعترضه، وكنتيجة لذلك فقد أصبح هناك ثروة كبيرة من الخبرات الخاصة في النظم التعليمية والمهنية. لقد عملت الصين والهند على إنشاء هيئات للتدريب على تأهيل الكوادر البشرية ورفدها بالمعلومات والقدرات لتكون قادرة على إنشاء المشروعات الصغيرة بكفاءة ونجاح. وتتجه الدول المهتمة بالمشروعات الصغيرة بدرجة متزايدة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات لهذا الغرض.

3. تنمية الأسواق: تعطي معظم السياسات الخاصة بتنمية الأسواق للمشروعات الصغيرة أهمية خاصة لزيادة القدرة التنافسية للمنتج، وتشجيع المزيد من التعاون بين المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، كما أن للمشروعات الصغيرة الأولوية من المشتريات والمناقصات الخاصة بالقطاع العام. وبالنسبة لأسواق التصدير تتضمن أولويات الحكومات زيادة الوعي بالفرص والتحديات التي تواجه التصدير وتحسين المعلومات والتدريبذ ونظم الدعم وتمويل الصادرات.

4. التمويل: يعد التمويل في مجال المشروعات الصغيرة واحداً من أهم العقبات التي تواجهها نظراً لعدم توفر المؤسسات المالية التي قد ترغب بالمخاطرة، كما أنه في حال توفرت هذه المؤسسات فقد تبرز العديد من المشكلات الأخرى المرتبطة بعمل تلك المؤسسات، كارتفاع تكلفة المعاملات. وتسعى معظم الدول المهتمة بالمشروعات الصغيرة لتشجيع المؤسسات التمويلية للقيام بدور ريادي في إقراض تلك المشروعات، والعمل على تخصيص جزء من الاعتمادات في البنوك لتمويل المشروعات الصغيرة، كما توجد الكثير من البرامج والمبادرات لتقديم المساعدات ومواجهة احتياجات ذلك النوع من المشروعات، والاستفادة من المؤسسات البحثية الحكومية في ذلك المجال، وقد بدأت بعض الدول بإقامة هيكل لدعم المشروعات الصغيرة يشارك فيها القطاعين العام والخاص.

مما سبق يظهر أن معظم الحكومات تدرك الدور الاقتصادي الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعد المحاور الآنفة الذكر أساسية لخلق مشروع صغير ناجح، كما أن هناك حاجة دائمة لابتكار صيغ مساندة لعمل المشروعات الصغيرة قائمة على أسس قانونية سليمة، تحميها السياسات الاقتصادية الحكومية، إن كان لناحية التأهيل والتدريب، أو لناحية التمويل، أو لناحية التسويق.

الإطار التمويلي للمشروعات الصغيرة في سورية

يعد التمويل الأساس الأهم الذي تقوم عليه المشروعات الصغيرة، ويستمد تمويل هذه المشروعات أهميته من أهمية تلك المشروعات ذاتها، وقد حظيت المشروعات الصغيرة في سورية باهتمام مقبول، وهذا يعود إلى الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تمر بها البلاد، ونتيجة لتحول الكثير من المشروعات الكبيرة المتوسطة والكبيرة في بعض المحافظات إلى مشروعات صغيرة في محافظات أخرى ولنفس المالك أو المدير، وقد يتطلب ذلك من الدولة توسيع مساحة الغطاء المالي الخاص بتمويل هذه المشروعات أكثر مما كان سائداً، إذ إن القوانين والتشريعات الناظمة

لتمويل المشروعات الصغيرة كانت بحاجة دائمة للتعديل والتطوير بما يتناسب وحجمها ونوعها، وفي إطار تقديم الدعم المالي لإنشاء وإنجاح المشروعات الصغيرة صدرت مجموعة من القرارات والاتفاقات هدفت بمجملها إلى تشجيع إقامة ذلك النوع من المشروعات:

1- اتفاق إطار عمل بين هيئة مكافحة البطالة والمصرف الصناعي وذلك لتنمية المشروعات الأسرية بتاريخ 2003/9/9 [5]، وتضمن الاتفاق تعريف المشروع الصغير وطريقة صرف القروض والإجراءات المتخذة في حال التأخر في صرف الدفعات ثم حالات إلغاء القرض أو وقف الدفعات، بالإضافة إلى خمسة ملاحق تتبع لهذا الاتفاق، وتقوم هيئة مكافحة البطالة بموجب هذا الاتفاق بتقديم قرض إلى المصرف الصناعي بمبلغ /150 مليون ليرة سورية/ بهدف إقراضه إلى المستفيدين بفائدة سنوية بسيطة وقدرها 4%.

ولكن قد توقف العمل بهذا الاتفاق بعد وقف العمل بهيئة مكافحة البطالة وتأسيس الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات.

2- اتفاق إطار عمل لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة بين الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات وبين مصرف التسليف الشعبي عام 2008م. [6]

ويهدف الاتفاق إلى قيام مصرف التسليف الشعبي بتمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة للمستفيدين المحتملين لقاء تقديم ضمانات مختلفة على أن تقوم الهيئة ووفقاً لإرادتها المنفردة بتقديم ضمانتها مع ضمانة المستفيد تصل لغاية نسبة 30% كحد أقصى من قيمة أصل المبالغ الممولة

كما يوجد العديد من المؤسسات المهتمة بالتمويل الصغير في سورية وهي:

مؤسسة إبداع . الوطنية للتمويل الصغير . الآغا خان . الأونروا.

مؤسسة فرص عمل لدعم المجتمع . مؤسسة الفردوس

وتعد الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات الجهة الحكومية الوحيدة التي تهتم بالتمويل الصغير كجهة داعمة لإقامة المشروعات الصغيرة.

ومع بداية العام 2016م تم بموجب القانون رقم /2/ تاريخ 2016/2/9م الإعلان عن الهيئة العامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهي استمرار لعمل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، وقد هدفت إلى تطوير عمل الهيئة السابقة وصولاً إلى تحقيق أهدافها الجديدة، حيث تمارس في سبيل تحقيق أهدافها المهام الآتية:[7]

1. متابعة إحداث وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإعادة هيكلتها بما يكفل تبسيط الإجراءات وتخفيض الوقت والتكاليف اللازمة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
2. وضع ضوابط ومعايير محددة لتمويل المشروعات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
3. منح المشروع الصغير والمتوسط وثيقة كفالة مشروع وفق معايير محددة يضعها المجلس .
4. بناء وتطوير قاعدة بيانات تسمح بتوفير منظومة متكاملة للمعلومات حول قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال بشكل عام بالتنسيق مع الجهات المعنية وتحديثها دورياً.
5. إعداد الدراسات والبحوث حول تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال بشكل عام.
6. إقامة حاضنات أعمال للمشروعات الصغيرة على أن تكون مهتمة برعاية المشروعات الناشئة.
7. القيام بحملات ونشاطات إعلامية وتنظيم معارض ومؤتمرات وندوات و ورشات عمل .
8. المشاركة في اللجان العليا المشتركة والثنائية والإقليمية وكل اللجان والهيئات ذات الصلة بنشاط الهيئة .

9. المساهمة في توفير فرص عمل لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والباحثين عن عمل من خلال برامج تشغيل خاصة توضع لهذه الغاية وبالتعاون مع الجهات المختصة.:

إن التمويل هو روح المشروعات وعصبه، وإن الكثير من اقتراحات المشروعات غالباً ما توأد قبل ولادتها لتعذر الحصول على التمويل، كما أن وجود جهة حكومية تمويلية وحيدة للمشروعات الصغيرة لا تساهم في تقديم الحلول الكفيلة بحل مشكلات الراغبين في إنشاء المشروعات الصغيرة لذلك لابد من البحث عن حلول تمويلية وإيجاد آليات جديدة لتمويل تلك المشروعات، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال والتي تتوافق في ظروفها مع ظروفنا.

الدراسة الميدانية:

توصيف عينة البحث

من خلال البحث الميداني وبعد مراجعة جداول الذين حصلوا على القروض خلال عام 2015 تبين أن عددهم بلغ /120 / فقط وهم من وظَّفوا ما حصلوا عليه من قروض في مشروعاتهم الصغيرة ونتيجة لظروف مختلفة تتعلق بالعينة فإنه لم يتم التواصل مع كامل أفرادها، لذلك فقد تم تطبيق قانون العينة:

$$n = \frac{N*Z^2*p(1-p)}{N*E^2+Z^2*p(1-p)}$$

حيث: N=120: حجم المجتمع Z=1.96 : الدرجة المعيارية عند معامل ثقة 95%

E=0.1 : نسبة الخطأ المسموح به P=0.5 : تقدير نسبة الخاصة في المجتمع

$$n = \frac{120*(1.96)^2*0.5(1-0.5)}{120*(0.1)^2+(1.96)^2*0.5(1-0.5)}$$

$$n = \frac{115.248}{2.1604} = 53.3456 = 54$$

تم توزيع الاستبيان عشوائياً على عينة من /54/ من المواطنين المستفيدين من القروض، وبعد جمعها وتدقيقها تبين أن 49 منها فقط قابلاً للمعالجة الإحصائية.

خصائص العينة: قمنا بتوصيف عناصر تلك العينة تبعاً للمستوى التعليمي فكانت كالآتي:

جدول رقم (1) توصيف عناصر عينة البحث حسب المستوى التعليمي

إعدادية فما دون	ثانوية	معهد	جامعة	المجموع
5	21	16	7	49

كما قمنا بتوصيف عناصر العينة تبعاً لمكان إقامة المشروع وفق الآتي:

جدول رقم (2) توصيف عناصر عينة البحث حسب مكان إقامة المشروع

ريف	مدينة	المجموع
28	21	49

اختبار الفرضيات:

لإجراء الاختبارات اللازمة على الفرضيات السابقة، ومن أجل معالجة إجابات المستفيدين على الاستبانة المصممة حسب مقياس ليكرت الخماسي تم اعتماد الأوزان على الإجابات وفق الآتي:

جدول (3) الأوزان المعتمدة لإجابات المستفيدين

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

اختبار الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أصحاب المشروعات الصغيرة حول مساهمة التمويل الحكومي في زيادة نسبة الراغبين بالحصول على قرض لإنشاء مشروع صغير في محافظة طرطوس، تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لأصحاب تلك المشروعات.

تضمنت الفرضية الأولى البنود من (1–9) في الاستبيان الموّزع على أصحاب المشروعات الصغيرة وكان متوسط إجاباتهم والانحراف المعياري حسب مستوياتهم التعليمية كما يلي

جدول رقم (4): المتوسط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة البحث عن بنود الفرضية الأولى بالاعتماد على الحزمة الإحصائية

المستوى التعليمي لصاحب المشروع		شكل التمويل) نقدي) يزيد من الرغبة في الحصول على القرض	نسبة الفائدة على القرض مقبولة وهي تستقطب الراغبين في الحصول على القرض	الضمانات المطلوبة من مؤسسات الإقراض متاحة ويمكن للراغبين بالحصول على قروض تأمينها دون معاناة	حصلت على القرض من المرة الأولى التي تقدمت فيها	فترة السداد الممنوحة للمقترض كافية ومريحة	قسط التسديد مقبول ولا يسبب ضيق للمقترض	مستوى التمويل المقدم للمشروع جيد	لا يوجد تأخير في استلام التمويل بسبب مرونة السياسات المتبعة في المؤسسة المقدمة للتمويل	يعامل جميع طالبي القروض بنفس السوية في تقديم التمويل.
إعدادية فما دون	المتوسط	4.8000	1.4000	3.6000	4.6000	3.8000	3.2000	2.2000	3.2000	3.0000
	الانحراف المعياري	.44721	.54772	.54772	.54772	.83666	.44721	.44721	.44721	.70711
	العينة	5	5	5	5	5	5	5	5	5
ثانوية	المتوسط	3.5714	2.2381	3.8095	4.1429	2.8095	4.0952	1.2381	2.8571	3.7143
	الانحراف المعياري	.97834	.99523	1.07792	1.01419	1.43593	1.04426	.43644	.96362	.90238
	العينة	21	21	21	21	21	21	21	21	21
معهد	المتوسط	3.6875	2.5625	3.6250	3.6875	2.4375	3.0625	2.8750	2.1250	2.6250
	الانحراف المعياري	1.25000	.89209	.95743	.60208	1.31498	1.06262	.88506	.80623	.80623
	العينة	16	16	16	16	16	16	16	16	16
جامعية فأكثر	المتوسط	2.7143	2.5714	3.8571	3.7143	3.2857	1.8571	3.0000	2.7143	2.7143
	الانحراف المعياري	1.70434	.53452	.89974	.75593	.75593	1.06904	.00000	.48795	.75593
	العينة	7	7	7	7	7	7	7	7	7
Total	المتوسط	3.6122	2.3061	3.7347	3.9796	2.8571	3.3469	2.1224	2.6327	3.1429
	الانحراف المعياري	1.23855	.91752	.95253	.85366	1.30703	1.25085	.99232	.88256	.95743
	العينة	49	49	49	49	49	49	49	49	49

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام برنامج spss وتطبيق اختبار **one- way anova** وكانت النتيجة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (5): اختبار one- way anova للفرضية الأولى تبعاً للمستوى التعليمي.

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	62.361	3	20.787	3.609	.020
Within Groups	259.190	45	5.760		
Total	321.551	48			

من الجدول السابق يتبين أن قيمة احتمال الدلالة (Sig) هي 0.02 وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ونقول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمستوى التعليم لأصحاب المشروعات الصغيرة حول مساهمة التمويل الحكومي في زيادة نسبة الراغبين بالحصول على قرض لإنشاء مشروع صغير في محافظة طرطوس، ثم تم البحث عن مصدر هذه الفروقات باستخدام اختبار LSD:

جدول رقم (6): الفروق بين إجابات أفراد العينة (تبعاً للمستوى التعليمي) باستخدام اختبار LSD

(I)المستوى التعليمي لصاحب المشروع	(J)المستوى التعليمي لصاحب المشروع	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
إعدادية فما دون	ثانوية	.1471	.13269	.274	-.1202	.4143
	معهد	.3458(*)	.13662	.015	.0707	.6210
	جامعية فأكثر	.3746(*)	.15614	.021	.0601	.6891
ثانوية	إعدادية فما دون	-.1471	.13269	.274	-.4143	.1202
	معهد	.1987(*)	.08849	.030	.0205	.3770
	جامعية فأكثر	.2275	.11638	.057	-.0069	.4619
معهد	إعدادية فما دون	-.3458(*)	.13662	.015	-.6210	-.0707
	ثانوية	-.1987(*)	.08849	.030	-.3770	-.0205
	جامعية فأكثر	.0288	.12084	.813	-.2146	.2722
جامعية فأكثر	إعدادية فما دون	-.3746(*)	.15614	.021	-.6891	-.0601
	ثانوية	-.2275	.11638	.057	-.4619	.0069
	معهد	-.0288	.12084	.813	-.2722	.2146

من الجدول (6) يتبين أن مصدر الفروقات هو من المستويات التعليمية الآتية (المشار إليها بـ *):

(إعدادية فما دون، معهد) – (إعدادية فما دون، جامعة فأكثر) – (ثانوية ، معهد)

اختبار الفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أصحاب المشروعات الصغيرة حول مساهمة التمويل الحكومي في زيادة نسبة الراغبين بالحصول على قرض لإنشاء مشروع صغير في محافظة طرطوس، تبعاً لمتغير مكان إقامة المشروع.

وقد تضمنت هذه الفرضية البنود من (1–9) في الاستبيان الموّزع على أصحاب المشروعات الصغيرة وكان متوسط إجاباتهم والانحراف المعياري حسب مكان إقامة المشروع (ريف – مدينة) كما يلي:

جدول رقم (7): المتوسط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة البحث عن بنود الفرضية الثانية (تبعاً لمكان إنشاء المشروع بالاعتماد على الحزمة الإحصائية spss

مكان إنشاء المشروع		شكل التمويل (نقدي) يزيد من الرغبة في الحصول على القرض	نسبة الفائدة على القرض مقبولة وهي تستقطب الراغبين في الحصول على القرض	الضمانات المطلوبة من مؤسسات الإقراض متاحة ويمكن للراغبين بالحصول على قروض تأمينها دون معاناة	حصلت على القرض من المرة الأولى التي تقدمت فيها	فترة السداد الممنوحة للمقترض كافية ومريحة	قسط التسديد مقبول ولا يسبب ضيق للمقترض	مستوى التمويل المقدم للمشروع جيد	لا يوجد تأخير في استلام التمويل بسبب مرونة السياسات المتبعة في المؤسسة المقدمة للتمويل	يعامل جميع طالبي القروض بنفس السوية ولا يوجد محسوبيات في تقديم التمويل.
ريف	المتوسط	3.7143	2.2143	3.8929	3.9643	3.1071	3.3571	2.1429	2.6071	3.1071
	العينة	28	28	28	28	28	28	28	28	28
	الانحراف المعياري	1.24297	.91721	.83174	.9222	1.31485	1.33927	1.1127	.91649	.78595
مدينة	المتوسط	3.4762	2.4286	3.5238	4.0000	2.5238	3.3333	2.0952	2.6667	3.1905
	العينة	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	الانحراف المعياري	1.24976	.92582	1.07792	.77460	1.24976	1.15470	.83095	.85635	1.16701
Total	المتوسط	3.6122	2.3061	3.7347	3.9796	2.8571	3.3469	2.1224	2.6327	3.1429
	العينة	49	49	49	49	49	49	49	49	49
	الانحراف المعياري	1.23855	.91752	.95253	.85366	1.30703	1.25085	.99232	.88256	.95743

ولاختبار هذه الفرضية: تم استخدام اختبار **t- teste** وكانت النتيجة كما هو مبين في الآتي:

جدول (8): الانحراف المعياري ومتوسط إجابات أفراد عينة البحث تبعاً لمتغير مكان إنشاء المشروع

المشروع إنشاء مكان	N	Mean	Std. Deviation
ريف	28	3.1230	.27441
مدينة	21	3.0265	.30206

يظهر من الجدول (8) أن الانحرافين المعياريين لإجابات عينة البحث تبعاً لمتغير مكان إنشاء المشروع متقاربين ولإجراء الاختبار نستخدم اختبار Levene فنجد الآتي:

جدول (9): نتيجة اختبار Levene وقيمة t- test بالاعتماد على الحزمة الإحصائية spss

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means		
	F	Sig.	t	df	Sig.(2-tailed)
Equal variances assumed	.028	.868	1.168	47	.249
Equal variances not assumed			1.151	40.833	.256

من الجدول السابق يتبين من السطر الأول أن قيمة t هي 1.168 وقيمة احتمال الدلالة (Sig.2-tailed) هي 0.249 وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05 وبناء عليه فإننا نقبل الفرضية الثانية وبالتالي فإنه نقول أنه لا

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أصحاب المشروعات الصغيرة حول مساهمة التمويل الحكومي في زيادة نسبة الراغبين بالحصول على قرض لإنشاء مشروع صغير في محافظة طرطوس تبعاً لمكان إقامة المشروع (ريف – مدينة).

اختبار الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أصحاب المشروعات الصغيرة حول قدرة التمويل المقدم من قبل مؤسسات الإقراض الحكومية في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة في محافظة طرطوس تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لأصحاب تلك المشروعات.

تضمنت الفرضية الثالثة البنود من (10–18) في الاستبيان الموّزع على أصحاب المشروعات الصغيرة وكان متوسط إجاباتهم والانحراف المعياري حسب المستوى التعليمي موزعاً كما يلي:

جدول رقم (10): المتوسط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة البحث عن بنود الفرضية الثالثة بالاعتماد على الحزمة الإحصائية spss

المستوى التعليمي لصاحب المشروع		يساعد التمويل في تحسين القدرة التنافسية للمشروع	تلقى المشروع تمويلاً أكثر من مرة من نفس الجهة	يساعد القرض في العمل على تطوير المشروع في حال كانت المنافسة شديدة	يساهم القرض الممنوح من مؤسسات الإقراض الحكومية في تحسين جودة المنتج مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليه	يساعد التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض الحكومية في رفع مستوى الترويج للمنتج من خلال الدعاية والإعلان	يساهم التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض الصغير في حل مشكلة انخفاض جودة الخامات ومستلزمات التشغيل	يعزز التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض الحكومية جودة المنتج النهائي والتعبئة والتغليف	تتم متابعة المشروع من قبل الجهة المانحة للتمويل بشكل دوري	يوجد تقويم دوري لقدرة التمويل الممنوح من مؤسسات الإقراض الحكومية على خدمة المشروع وتنميته
إعدادية فما دون	المتوسط	1.4000	2.0000	2.8000	2.8000	2.4000	3.0000	2.2000	2.0000	1.6000
	الانحراف المعياري	.54772	.00000	.44721	.44721	.54772	.70711	.44721	.00000	.89443
	العينة	5	5	5	5	5	5	5	5	5
ثانوية	المتوسط	2.2381	1.8571	3.1429	3.1905	2.7619	3.2857	2.0000	1.5714	1.7619
	الانحراف المعياري	.53896	.35857	1.19523	1.56905	.99523	.84515	.77460	.50709	.53896
	العينة	21	21	21	21	21	21	21	21	21
معهد	المتوسط	2.3750	1.0625	3.0000	2.8125	3.1875	3.8750	2.8125	2.1250	1.8750
	الانحراف المعياري	.80623	.25000	1.31656	1.60078	1.22304	1.08781	1.22304	.61914	.80623
	العينة	16	16	16	16	16	16	16	16	16
جامعية فأكثر	المتوسط	3.5714	1.1429	3.4286	2.2857	2.4286	3.7143	2.1429	2.0000	2.0000
	الانحراف المعياري	.78680	.37796	.78680	.95119	.53452	1.70434	1.67616	.81650	.57735
	العينة	7	7	7	7	7	7	7	7	7
Total	المتوسط	2.3878	1.5102	3.1020	2.8980	2.8163	3.5102	2.3061	1.8571	1.8163
	الانحراف المعياري	.86160	.50508	1.12259	1.43244	1.01393	1.08248	1.10310	.61237	.66688
	العينة	49	49	49	49	49	49	49	49	49

ولإجراء الاختبار تم استخدام اختبار **one- way anova** وكانت النتيجة كما هو مبين في الجدول التالي

جدول رقم (11): اختبار one– way anova للفرضية الثانية تبعاً للمستوى التعليمي

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.478	3	.159	2.295	.091

Within Groups	3.126	45	.069		
Total	3.604	48			

من الجدول السابق يتبين أن قيمة احتمال الدلالة (Sig) هي 0.091 وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم الثالثة وبناء عليه فإننا نقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حسب مستوى التعليم بين إجابات أصحاب المشروعات الصغيرة حول قدرة التمويل المقدم من قبل مؤسسات الإقراض الحكومية في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة في محافظة طرطوس.

اختبار الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أصحاب المشروعات الصغيرة حول قدرة التمويل المقدم من قبل مؤسسات الإقراض الحكومية في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة في محافظة طرطوس، تبعاً لمتغير مكان إنشاء المشروع /ريف – مدينة/.

وقد تضمنت هذه الفرضية البنود من (10–18) في الاستبيان الموّزع على أصحاب المشروعات الصغيرة وكان متوسط إجاباتهم والانحراف المعياري حسب مكان إقامة المشروع (ريف – مدينة) كما يلي:

جدول رقم (12): المتوسط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة البحث عن بنود الفرضية الرابعة (تبعاً لمكان إنشاء المشروع) بالاعتماد على الحزمة الإحصائية spss

مكان إنشاء المشروع		يساعد التمويل في تحسين القدرة التنافسية للمشروع	تلقى المشروع تمويلاً أكثر من مرة من نفس الجهة	يساعد القرض في العمل على تطوير المشروع في حال كانت المنافسة شديدة	يساهم القرض الممنوح من مؤسسات الإقراض الحكومية في تحسين جودة المنتج مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليه	يساعد التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض الحكومية في رفع مستوى الترويج للمنتج من خلال الدعاية والإعلان	يساهم التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض الصغير في حل مشكلة انخفاض جودة الخامات ومستلزمات التشغيل	يعزز التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض الحكومية جودة المنتج النهائي والتعبئة والتغليف	تتم متابعة المشروع من قبل الجهة المانحة للتمويل بشكل دوري	توجد تقويم دوري لقدرة التمويل الممنوح من مؤسسات الإقراض الحكومية على خدمة المشروع وتنميته
ريف	المتوسط	2.2143	1.5000	2.8929	3.0000	2.8571	3.2857	2.3929	1.8929	1.7857
	العينة	28	28	28	28	28	28	28	28	28
	الانحراف المعياري	.83254	.50918	1.10014	1.41421	1.14550	1.15011	1.10014	.56695	.68622
مدينة	المتوسط	2.6190	1.5238	3.3810	2.7619	2.7619	3.8095	2.1905	1.8095	1.8571
	العينة	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	الانحراف المعياري	.86465	.51177	1.11697	1.48003	.83095	.92839	1.12335	.67964	.65465
Total	المتوسط	2.3878	1.5102	3.1020	2.8980	2.8163	3.5102	2.3061	1.8571	1.8163
	العينة	49	49	49	49	49	49	49	49	49
	الانحراف المعياري	.86160	.50508	1.12259	1.43244	1.01393	1.08248	1.10310	.61237	.66688

ولاختبار هذه الفرضية: تم استخدام اختبار **t– teste** وكانت النتيجة كما هو مبين في الآتي:

جدول (13): يبين الانحراف المعياري ومتوسط إجابات أفراد عينة البحث تبعاً لمتغير مكان إنشاء المشروع

مكان إنشاء المشروع	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ريف	28	2.4246	.26198	.04951
مدينة	21	2.5238	.28576	.06236

يظهر من الجدول (13) أن الانحرافين المعياريين لإجابات عينة البحث تبعاً لمتغير مكان إنشاء المشروع متقاربين ولإجراء الاختبار نستخدم اختبار Levene فنجد الآتي:

جدول (14): نتيجة اختبار Levene وقيمة t- test بالاعتماد على الحزمة الإحصائية spss

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means		
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
Equal variances assumed	.221	.641	-1.262	47	.213
Equal variances not assumed			-1.246	41.073	.220

من الجدول (14) يتبين من السطر الأول أن قيمة t هي 1.262 وقيمة احتمال الدلالة (Sig.2-tailed) هي 0.213 وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05 وبناء عليه فإننا نقبل فرضية العدم الرابعة وبالتالي فإننا نقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أصحاب المشروعات الصغيرة حول قدرة التمويل المقدم من قبل مؤسسات الإقراض الحكومية في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة في محافظة طرطوس تبعاً لمكان إقامة المشروع (ريف – مدينة).

اختبار الفرضية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أصحاب المشروعات الصغيرة حول قدرة التمويل الحكومي تحقيق إمكانية إنشاء مشروع صغير متكامل دون الحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، تبعاً لمتغيري المستوى التعليمي لأصحاب تلك المشروعات.

تضمنت الفرضية الخامسة البنود من (19–27) في الاستبيان الموّزع على أصحاب المشروعات الصغيرة وكان متوسط إجاباتهم والانحراف المعياري حسب المستوى التعليمي موزعاً كما يلي:

جدول رقم (15): المتوسط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة البحث عن بنود الفرضية الخامسة بالاعتماد على الحزمة الإحصائية spss

المستوى التعليمي لصاحب المشروع		يغطي القرض المقدم من مؤسسات الإقراض الحكومية احتياجات المشروع	لا أفكر في أي مصدر تمويل آخر	يعطي القرض الفرصة لتطوير المشروع وتحديثه	يساعد القرض المقدم من مؤسسات الإقراض الحكومية في تحسين تسويق منتجات المشروع	يمكن تقسيم القرض بحيث يغطي مراحل المشروع من الإنشاء وحتى التسويق	أنصح باعتماد التمويل الحكومي لتغطية احتياجات المشروعات الصغيرة	حجم القرض المقدم من مؤسسات الإقراض الحكومية لتنمية المشروعات الصغيرة مناسب وكافي	يكفي القرض الممنوح من مؤسسات الإقراض الحكومية لشراء مستلزمات ومعدات المشروع بجودة عالية في كافة مراحل الإنتاج.	يساهم القرض الممنوح من مؤسسات الإقراض الحكومية في تحقيق استقرار العمل في المشروع دون الحاجة لمصدر تمويل آخر
إعدادية فما دون	المتوسط	1.8000	1.0000	3.0000	2.8000	2.6000	3.8000	1.0000	2.0000	2.0000
	العينة	5	5	5	5	5	5	5	5	5
	الانحراف المعياري	.44721	.00000	.00000	.44721	.54772	.44721	.00000	.00000	.70711
ثانوية	المتوسط	2.0952	1.3810	3.7143	2.8095	3.3333	2.8095	1.5714	2.4286	1.7619
	العينة	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	الانحراف المعياري	.53896	.58959	.78376	.60159	1.35401	1.07792	.74642	1.02817	.76842

معهد	المتوسط	2.9375	2.5000	3.1250	2.2500	3.6875	3.0625	1.9375	2.6875	1.6250
	العينة	16	16	16	16	16	16	16	16	16
	الانحراف المعياري	.85391	1.15470	.71880	.85635	.79320	1.06262	.68007	1.30224	.50000
جامعية فأكثر	المتوسط	1.8571	1.4286	2.7143	3.0000	3.0000	3.4286	3.1429	2.5714	2.1429
	العينة	7	7	7	7	7	7	7	7	7
	الانحراف المعياري	.37796	.53452	.75593	.81650	.57735	1.13389	1.21499	.53452	.37796
Total	المتوسط	2.3061	1.7143	3.3061	2.6531	3.3265	3.0816	1.8571	2.4898	1.7959
	العينة	49	49	49	49	49	49	49	49	49
	الانحراف المعياري	.76931	.95743	.79593	.75142	1.06825	1.05745	.95743	1.02312	.64484

ولإجراء الاختبار تم استخدام اختبار **one- way anova** وكانت النتيجة كما هو مبين في الجدول التالي

جدول رقم (16): اختبار one- way anova للفرضية الخامسة تبعاً للمستوى التعليمي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.871	3	.290	4.451	.008
Within Groups	2.934	45	.065		
Total	3.805	48			

من الجدول السابق يتبين أن قيمة مستوى الدلالة (Sig) هي 0.008 وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم الخامسة، وبناء عليه فإننا نقول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أصحاب المشروعات الصغيرة حول قدرة التمويل الحكومي تحقيق إمكانية إنشاء مشروع صغير متكامل دون الحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لأصحاب تلك المشروعات.

ثم نقوم بالبحث عن مصدر هذه الفروقات باستخدام اختبار LSD:

جدول رقم (17): الفروق بين إجابات أفراد العينة (تبعاً للمستوى التعليمي) باستخدام اختبار LSD

(I)المستوى التعليمي لصاحب المشروع	(J)المستوى التعليمي لصاحب المشروع	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
إعدادية فما دون	ثانوية	-.2116	.12707	.103	-.4676	.0443
	معهد	-.4236(*)	.13083	.002	-.6871	-.1601
	جامعية فأكثر	-.3651(*)	.14952	.019	-.6662	-.0639
ثانوية	إعدادية فما دون	.2116	.12707	.103	-.0443	.4676
	معهد	-.2120(*)	.08474	.016	-.3826	-.0413
	جامعية فأكثر	-.1534	.11145	.175	-.3779	.0710
معهد	إعدادية فما دون	.4236(*)	.13083	.002	.1601	.6871
	ثانوية	.2120(*)	.08474	.016	.0413	.3826
	جامعية فأكثر	.0585	.11572	.615	-.1745	.2916
جامعية فأكثر	إعدادية فما دون	.3651(*)	.14952	.019	.0639	.6662
	ثانوية	.1534	.11145	.175	-.0710	.3779
	معهد	-.0585	.11572	.615	-.2916	.1745

من الجدول (17) يتبين أن مصدر الفروقات هو من المستويات التعليمية الآتية:

-إعدادية فما دون ، معهد

-إعدادية فمادون ، جامعية فأكثر

-ثانوية ، معهد

اختبار الفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أصحاب المشروعات الصغيرة حول قدرة التمويل الحكومي تحقيق إمكانية إنشاء مشروع صغير متكامل دون الحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، تبعاً لمتغير مكان إنشاء المشروع.

وقد تضمنت هذه الفرضية البنود من (19-27) في الاستبيان الموّزع على أصحاب المشروعات الصغيرة وكان متوسط إجاباتهم والانحراف المعياري حسب مكان إقامة المشروع (ريف – مدينة) كما يلي:

جدول رقم (18): المتوسط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة البحث عن بنود الفرضية السادسة (تبعاً لمكان إنشاء المشروع) بالاعتماد على الحزمة الإحصائية spss

مكان إنشاء المشروع		يغطي القرض المقدم من مؤسسات الإقراض الحكومية احتياجات المشروع	لا أفكر في أي مصدر تمويل آخر	يعطي القرض الفرصة لتطوير المشروع وتحديثه	يساعد القرض المقدم من مؤسسات الإقراض الحكومية في تحسين تسويق منتجات المشروع	يمكن تقسيم القرض بحيث يغطي مراحل المشروع من الإنشاء وحتى التسويق	أنصح باعتماد التمويل الحكومي لتغطية احتياجات المشروعات الصغيرة	حجم القرض المقدم من مؤسسات الإقراض الحكومية لتنمية المشروعات الصغيرة مناسب وكافي	يكفي القرض الممنوح من مؤسسات الإقراض الحكومية لشراء مستلزمات ومعدات المشروع بجودة عالية في كافة مراحل الإنتاج.	يساهم القرض الممنوح من مؤسسات الإقراض الحكومية في تحقيق استقرار العمل في المشروع دون الحاجة لمصدر تمويل آخر
ريف	المتوسط	2.2500	1.8929	3.3214	2.8214	3.2857	3.1071	1.8214	2.4286	1.7500
	العينة	28	28	28	28	28	28	28	28	28
	الانحراف المعياري	.84437	1.16553	.66964	.77237	1.21281	1.10014	.98333	.87891	.58531
مدينة	المتوسط	2.3810	1.4762	3.2857	2.4286	3.3810	3.0476	1.9048	2.5714	1.8571
	العينة	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	الانحراف المعياري	.66904	.51177	.95618	.67612	.86465	1.02353	.94365	1.20712	.72703
Total	المتوسط	2.3061	1.7143	3.3061	2.6531	3.3265	3.0816	1.8571	2.4898	1.7959
	العينة	49	49	49	49	49	49	49	49	49
	الانحراف المعياري	.76931	.95743	.79593	.75142	1.06825	1.05745	.95743	1.02312	.64484

تم اختبار الفرضية باستخدام اختبار **t- teste** وكانت النتيجة كما هو مبين في الآتي:

جدول (19): الانحراف المعياري ومتوسط إجابات أفراد عينة البحث تبعاً لمتغير مكان إنشاء المشروع

المشروع إنشاء مكان	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ريف	28	2.5198	.32154	.06077
مدينة	21	2.4815	.22315	.04869

يظهر من الجدول (19) أن الانحرافين المعياريين لإجابات عينة البحث تبعاً لمتغير مكان إنشاء المشروع متقاربين ولإجراء الاختبار نستخدم اختبار Levene فنجد الآتي:

جدول (20): نتيجة اختبار Levene وقيمة t- test بالاعتماد على الحزمة الإحصائية spss

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
Equal variances assumed	2.881	.096	.468	47	.642	.0384	.08195	-.12649	.20321
Equal variances not assumed			.493	46.773	.625	.0384	.07787	-.11831	.19503

من الجدول السابق (السطر الأول) يتبين أن قيمة t هي 0.468 وقيمة احتمال الدلالة (Sig.2-tailed) هي 0.642 وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05 وبناء عليه فإننا نقبل فرضية العدم السادسة وبالتالي فإننا نقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أصحاب المشروعات الصغيرة حول قدرة التمويل الحكومي تحقيق إمكانية إنشاء مشروع صغير متكامل دون الحاجة إلى مصادر تمويل إضافية تبعاً لمكان إقامة المشروع (ريف – مدينة).

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمستوى التعليم بين إجابات أصحاب المشروعات الصغيرة حول مساهمة التمويل الحكومي في زيادة نسبة الراغبين بالحصول على قرض لإنشاء مشروع صغير في محافظة طرطوس، إذ تبين أن معظم أفراد عينة البحث يرغبون في الحصول على قروض نقدية، (ماعدا الأفراد من ذوي المستويات التعليمية جامعة أكثر)، كما اعتبروا أن نسبة الفائدة على القرض غير مقبولة وهي تتسبب في نفور الراغبين في الحصول على القرض، كما أن المستويات التعليمية (إعدادية فما دون – ثانوية) يجدون أن قسط التسديد وفترة السداد مقبولة ولا تسبب ضيق للمقترض، في حين أن المستويات التعليمية الباقية (معهد، جامعية فأكثر) يجدونها غير مقبولة.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمكان إقامة المشروع (ريف – مدينة) بين إجابات أصحاب المشروعات الصغيرة حول مساهمة التمويل الحكومي في زيادة نسبة الراغبين بالحصول على قرض لإنشاء مشروع صغير في محافظة طرطوس، إذ بينت إجابات أفراد عينة البحث في هذا المجال أنه لا يوجد تأثير يذكر لمساهمة التمويل الحكومي في زيادة نسبة الراغبين بالحصول على قروض لإنشاء مشروعات صغيرة سواء في الريف أو المدينة.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حسب مستوى التعليم بين إجابات أصحاب المشروعات الصغيرة حول قدرة التمويل المقدم من قبل مؤسسات الإقراض الحكومية في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة في محافظة طرطوس، إذ بينت إجابات أفراد عينة البحث في هذا المجال أنه لا يوجد تأثير للتمويل الحكومي في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أصحاب المشروعات الصغيرة حول قدرة التمويل المقدم من قبل مؤسسات الإقراض الحكومية في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة في محافظة طرطوس تبعاً لمكان إقامة المشروع

(ريف – مدينة)، إذ بينت إجابات أفراد عينة البحث في هذا المجال أنه لا يوجد تأثير للتمويل الحكومي في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة سواء كانت هذه المشروعات مقامة في الريف أو المدينة.

5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أصحاب المشروعات الصغيرة حول قدرة التمويل الحكومي تحقيق إمكانية إنشاء مشروع صغير متكامل دون الحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لأصحاب تلك المشروعات، إذ بينت إجابات عينة البحث في هذا المجال فروق بين مصدر الفروقات هو من المستويات التعليمية الآتية: (إعدادية فما دون ، معهد) – (إعدادية فمادون ، جامعية فأكثر) – (ثانوية ، معهد)

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أصحاب المشروعات الصغيرة حول قدرة التمويل الحكومي تحقيق إمكانية إنشاء مشروع صغير متكامل دون الحاجة إلى مصادر تمويل إضافية تبعاً لمكان إقامة المشروع (ريف – مدينة)، إذ بينت إجابات أفراد عينة البحث في هذا المجال الحاجة إلى العديد من مصادر التمويل بالإضافة إلى مصدر التمويل الحكومي .

التوصيات:

1-زيادة حجم التمويل الصغير المتاح ضمن خطط مؤسسات التمويل الصغير، وزيادة التسهيلات لخدمة المشروعات الصغيرة في سورية.

2-إعطاء الأولوية للمشروعات الصغيرة المدرّة للدخل التي يمكن أن تخلق فرصاً للعمل.

3-توفير الضمان للمشروعات الصغيرة ضد المخاطر والتأمين على الحياة لأصحاب المشروعات الصغيرة.

4- توفير متابعة وتوجيه عملاء التمويل الصغير بحيث يشمل خدمات الإرشاد، والترويج للاستخدام الأمثل.

5-المطالبة بفتح نوافذ خدمة المشروعات الصغيرة لدى البنوك، وتوفير التدريب لموظفي البنوك بشأن مزايا الإقراض للمشروعات الصغيرة، ومنهجيات خدمة هذه الفئة من المشروعات بما فيها استخدام أدوات تقييم المخاطر.

6-تقديم حوافز إضافية للبنوك لتشجيعهم على توجيه مزيد من القروض للمشروعات الصغيرة .

7-توفير المزيد من الفرص لتمكين المشروعات الصغيرة من المشاركة في برامج التدريب حول كيفية بناء القوائم المالية، وتفسير احتياجاتهم المالية وتقديم أنفسهم للمؤسسات المالية لضمان الحصول على التمويل.

8-توسيع خدمات النافذة البنكية للمشروعات الصغيرة لضمان الوصول إلى أكبر عدد منها.

9-توفير المنح الأولية لأصحاب المشروعات الجديدة من الشباب والنساء الذين يواجهون صعوبة في الحصول على التمويل من البنوك بسبب عدم وجود الضمانات.

10-توفير الحوافز المالية (مثل الإعفاءات الضريبية) لتشجيع مستثمري القطاع الخاص للاستثمار في المشروعات الصغيرة.

11-توفير الدعم التمويلي لتشكيل شبكات تستهدف تحسين المهارات والمعرفة الفنية للمشروعات الصغيرة.

12-اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حصول نساء الأعمال على التمويل البنكي .

13-تقديم القروض الميسرة والمنح لدعم نشاطات البحث والتطوير والابتكار في مجال المشروعات الصغيرة.

المراجع:

[1] الدماغ، حنين جلال. أهمية التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، 155.

[2] دوابه،اشرف محمد. إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. بحث محكم منشور، مجلة الاستشارات والبحوث والتطوير،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية،العدد 4، القاهرة، 2006، 13.

[3] Daniya , A؛ E mmanuel ,O. Development of Small and Medium Scale Enterprises: The role of Government and other Financial Institutions. Arabian Journal of Business and Management Review,OMAN Chapter Vol. 1, No.7,February 2012,14.

[4] يوسف، مسعداوي. التجارب الدولية في مجال تأطير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جامعة سعد دحلب، الجزائر، 2009، 16.

[5] هيئة مكافحة البطالة. اتفاق إطار عمل بين هيئة مكافحة البطالة والمصرف الصناعي لتنمية المشروعات الأسرية. رئاسة مجلس الوزراء، دمشق، 2003.

[6] الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات. اتفاق إطار عمل لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة بين الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات وبين مصرف التسليف الشعبي. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دمشق، 2008.

[7] رئاسة الجمهورية العربية السورية. القانون /2/ لعام 2016. الباب الثاني، دمشق، 2016.